النظم الاقتصادية في الممالك الإفريقية الإسلامية.. مملكة صُنغي نموذجاً

د. بطل شعبان محمد غرياني

أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

يُقصد بالنظم الاقتصادية مجموعة الأسس والقواعد والقوانين والعادات والتقاليد التي تدار بها الموارد الاقتصادية لمجتمعٍ ما، وتهدف تلك النظم إلى الوصول إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد لإشباع حاجات الفرد والجماعة داخل ذلك المجتمع[1].

(١) عبد الله الحوامدة: النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، ٢٠١٩م، ص٢٠.

وتُعدّ دراسة النظم الاقتصادية في الممالك الإفريقية خلال العصر الإسلامي من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة؛ فمن المعلوم أن تلك الممالك عرفت ازدهاراً اقتصادياً واضحاً بعد انتشار الإسلام بها؛ ولا غرو في ذلك؛ فانتشار الإسلام في ممالك إفريقيا جنوب الصحراء كان ثمرة للنشاط الاقتصادي الأبرز فيها، وهو النشاط التجاري عبر الصحراء، الذي ربط بين تلك الممالك وبلدان العالم الإسلامي، فانتشر الإسلام بفضل جهود التجار المسلمين، وأصبح ديناً رسمياً في الممالك الإفريقية التي تأثرت بالإسلام ونظمه في كل جوانب حياتها وحضارتها، وأخذ حكام تلك الممالك على عاتقهم مسؤولية الارتقاء باقتصاداتها؛ مستفيدين بالضوابط التي حددها الإسلام لضبط تلك الاقتصادات وتتبع سبل نجاحها.

ومن ثم تسعى هذه الدراسة للتعرف على طبيعة النظم الاقتصادية في إحدى هذه الممالك، وأثر الإسلام في تلك النظم، ومدى الالتزام بالضوابط التي حددها الإسلام للنظم والمعاملات الاقتصادية.

ونموذج هذه الدراسة هو «مملكة صنغي الإسلامية»، إحدى ممالك بلاد السودان الغربي، ولهذا الاختيار ما يبرره، وهو أن مملكة صنغي هي آخر مملكة كان لها نفوذها السياسي بتلك البلاد، بعد مملكتَي غانة ومالي، وبالتالي كان الإسلام قد خطَا خطوات كبيرة، وحقق انتشاراً واسعاً، وأصبح دين الأغلبية ببلاد السودان الغربي، ولذا يمكن القول بأن عصر مملكة غانة كان يمثل المرحلة الجنينية- إذا جاز التعبير- لانتشار الإسلام بتلك البلاد، ثم زاد اعتناق السودانيين للإسلام في عصر مملكة مالي. أما عصر «مملكة صنغي»؛ فيمثل عصر ازدهار الحضارة الإسلامية بتلك البلاد، وتلك مسألة مهمة لقياس الأثر الذي أحدثه الإسلام في ذلك المجتمع، وبشكلٍ خاص على صعيد النظم الاقتصادية.

تمتعت مملكة صنغي، ولا سيما في عهد الأساكي، بإدارة اقتصادية جيدة أسهمت في تطوير المملكة لمواكبة متطلبات ذلك العصر، وقد استفادت مملكة صنغي من التشريعات المالية الإسلامية التي عمل الأساكي على اتباعها بعد استشارتهم لعدد من العلماء المسلمين البارزين في مشرق العالم الإسلامي؛ مثل الإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى بالقاهرة عام ٩١١هـ/١٥٠٥م)، ومغربه؛ مثل الفقيه محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (المتوفى بأدرار عام ٩٠٩هـ/١٥٠٣م). كما استفاد الأساكي أيضاً من بعض النظم الاقتصادية السابقة لممالك بلاد السودان، وبخاصة مملكة مالي، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الأعراف والتقاليد المحلية في تنظيم الشؤون الاقتصادية للمملكة.

وتتضمن النظم الاقتصادية في مملكة صنغي: الحديث عن السياسة المالية ومدى التزامها بالضوابط الشرعية الإسلامية، وموارد المملكة ونفقاتها، والإدارة الاقتصادية بما اشتملت عليه من المؤسسات المالية والعاملين فيها، وأخيراً الحديث عن جهود ملوك صنغي في رقابة نظامهم المالي.

أولاً: السياسة المالية:

باستثناء عهد سني علي (٨٦٩-٨٩٨هـ/ ١٤٦٤-١٤٩٢م)، الذي كانت له المصادر المحلية السودانية الكثير من الاتهامات بسوء الإدارة والتدبير والجور في معاملة رعاياه، تؤكد المصادر ذاتها حُسن السياسة والتدبير المالي المحكم الذي اتبعه غالبية ملوك صنغي من أسرة الأساكي (٨٩٨-١٠٠٠هـ/١٤٩٣-١٥٩١م)، فقد حرص الأسكيا الحاج محمد الأول (٨٩٨-٩٣٥هـ/١٤٩٣-١٥٢٩م) مؤسس هذه الأسرة على استشارة العلماء

المسلمين المبرزين في كثير من السياسات المالية التي ينبغي أن يسير عليها، ومن ذلك استشارته للفقيه محمد بن عبد الكريم المغيلي حول عدد من المسائل المهمة المتعلقة بشؤون الحكم والإدارة، ومنها النظم الاقتصادية، ولاسيما السؤال حول أحد أهم مصادر الدخل للمملكة وهو الزكاة، فسأل عن جواز تنصيب عاملٍ يجمع زكاة النَّعَم والحَرْث من بين المشهود لهم بالأمانة والكفاءة، كما سأل عن توزيعها لمستحقيها من الأصناف الثمانية الذين أقرت الشريعة الإسلامية استحقاقهم للزكاة، مصداقاً لقول الله تعالى:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:٦٠].

كما تساءل الأسكيا محمد الأول عن جواز معاقبة الممتنعين عن أداء الزكاة من عدمه، وقد أجاب المغيلي عن هذه التساؤلات[١].

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل آتت السياسة المالية التي رسمها المغيلي للأسكيا ثمارها؟ أو ظلت تعاليم المغيلي في الجانب الاقتصادي مجرد نصائح لم تجد لها صدىً على أرض الواقع؟

يُستشف من خلال النصوص المصدرية المتاحة: أن أجوبة المغيلي في هذا الخصوص شكلت أساساً مهماً للسياسة المالية التي سار عليها الأسكيا محمد وخلفاؤه من بعده، وإن حدث خروج عن تلك التعاليم ولا سيما في عهود الأساكي الأواخر.

التزم ملوك صنغي في الغالب بتحصيل الموارد الشرعية، ولا سيما في عصر ازدهار المملكة، ساعد على ذلك انتهاج أولئك الملوك سياسة توسعية كانت لها آثارها الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، وانتعشت الخزانة بفضل ما تحصّل عليه الجيش من مغانم، ولا سيما أن هؤلاء الملوك أولوا اهتماماً خاصاً بالسيطرة على المناطق الغنية بالمعادن المهمة، فضلاً عن السيطرة على المراكز التجارية المهمة مثل تنبكت، وجني[٢]. كما تحصّلت المملكة على الكثير من الغنائم نتيجةً للحروب المتتالية التي خاضها جيشها ضد بعض الممالك المجاورة وانتصر فيها، وخاصة في عهود كلٍّ من: سُني علي، والأسكيا محمد الأول، والأسكيا إسماعيل (٩٤٣-٩٤٦هـ/١٥٣٧-١٥٣٩م)، والأسكيا داود (٩٥٦-٩٩٠هـ/١٥٤٩-١٥٨٢م)، وأسكيا الحاج محمد بن داود (٩٩٠-٩٩٥هـ/١٥٨٢-١٥٨٦م)[٣].

كما أن تلك الانتصارات كان يستتبعها فرض بعض الضرائب على الإمارات والممالك المهزومة، وهذا أسهم بدوره في إنعاش خزينة المملكة[٤]، وقد أدى هذا إلى اتباع الأسكيا محمد الأول سياسة الرفق بالرعية وعدم إرهاقهم بالمغارم والضرائب، فذلك العهد كان يمثل أبرز مراحل

(١) محمد بن عبدالكريم المغيلي: أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، تحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤م، ص٥٣؛ محمود كعت: تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، نشره هوداس ودولافوس، مطبعة إنجي، باريس، ١٩١٣م، ص٥٩؛ عبد الرحمن السعيدي: ملوك السودان أهل سنغي وقصصهم وأخبارهم وسيرهم وغزواتهم وذكر تنبكت ونشأتها ومن ملكها من الملوك، نشره هوداس، مطبعة إنجي، باريس، ١٨٩٨م، ص٧٢.

(٢) Hunwick, J: Les Rapports intellectuels entre Le Maroc et L'Afrique Sub-Saharienne a travers Les ages, , Chaire du Patrimoine Maroco-Africain, Universitй Mohammed V, Rabat, 1990, P.10.

(٣) كعت: مصدر سابق، ص (٤٠، ٤١، ٧٧، ١١٩)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص (٧٤، ٩٥، ١٠٢).

(٤) الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، (ج٢/ ص١٦٥).

الازدهار التي عاشتها المملكة.

وعلى النقيض من ذلك؛ تؤكد بعض الإشارات المصدرية شطط بعض الأساكي وولاتهم في فرض الضرائب وتحصيلها، وسوف نبين هذا عند الحديث عن الرقابة المالية. كما لجأ الأساكي الأواخر إلى فرض بعض المغارم على الرعية، وأثقلوا كاهلهم بها؛ لا سيما بعد أن ضعفت المملكة بضعف قبضة أولئك الأساكي وتراجعهم عن سياسة الغزو والتوسع التي منحت لأسلافهم القوة والثروة، بل إنهم تحولوا من سياسة الهجوم إلى سياسة الدفاع[١]، ولم تنجح المملكة في صد هجمات القبائل التي دأبت على مهاجمتها من حين لآخر مثل قبائل الموشي والطوارق[٢]، ولم تنجح أيضاً أمام خروج بعض السلطنات والإمارات عن طاعتها مثل سلطنة كَنْتَ، وإمارة كشنة (كاتسينا)؛ كما إنها لم تصمد أمام الغزو السعدي الذي اجتاحها عام ١٠٠٠هـ/١٥٩١م. وخلال تلك الفترة عانت المملكة من صراع على السلطة بين أبناء البيت الحاكم، وتراجعت مداخيل التجارة عبر الصحراء نتيجة تراجع أهمية الكثير من الطرق التجارية؛ لقلة أمنها، وسطوة قطاع الطرق، وتزامن مع ذلك ازدهار التجارة عبر الأطلسي، والتي أمسك البرتغاليون بزمامها تماماً منذ النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[٣].

وعلى الرغم من تأكيد المصادر لأهمية مداخيل الغزو في قوة النظام الاقتصادي وإحكام السياسة المالية لمملكة صنغي؛ فإننا نرى أن الاعتماد على هذه المداخيل بصورة كبيرة كان يحمل في طياته معاول هدم هذا النظام، وأدى في كثيرٍ من الأحيان إلى وقوع التجاوزات على صعيد السياسة المالية؛ فقد اشتط سني علي في فرض الضرائب والإتاوات على خصومه، ولتمويل مشروعاته الحربية الكثيرة فرض المزيد من الضرائب الباهظة والثقيلة على الفلاحين وغيرهم من أرباب الحرف، وتلك المسألة جعلت الأسكيا محمد يوضح في رسالته للمغيلي أن «سني علي» كان ظالماً، وكان يأخذ أموال المسلمين بغير وجه حق[٤]. وفي خضم الصراع بين الطوارق وسني علي، سيطروا على مدينة تنبكت، وأخذ زعيمهم المدعو «أكل أكملول» (حكم تنبكت أربعين عاماً، بدءاً من عام ٨٣٧هـ/١٤٣٣م) يستبد هو وأنصاره في جمع الضرائب من الناس، بل وكانوا يقتحمون المنازل وينهبونها[٥]. أيضاً بسبب تلك السياسة دفعت صنغي الثمن، فأصبحت في موقف المدافع عن نفسها بعد أن تقاعس حكامها الأواخر عن سياسة الغزو التي دأب أسلافهم على اتباعها.

هكذا لم يُسيِّر ملوك صنغي سياستهم المالية على وتيرة واحدة، وعلى الرغم من وجود فترات ازدهار أبرزتها الإشارات المصدرية؛ فإن بعضاً من هذه الإشارات كشفت عن وجود بعض القصور

(١) السعيدي: مصدر سابق، ص٧٨؛ مجهول: تاريخ سلاطين أهير، مخطوطة بقسم المخطوطات العربية والأعجمية، جامعة نيامي، النيجر، تحت رقم٤٩، ورقة ٢.

(٢) Levtzion, N: Islam in Africa to 1800 merchants, chiefs, and saints, in John L. Esposito (Editor): The oxford history of Islam, Oxford University Press, New York, 1999, P.483.

(٣) كعت: مصدر سابق، ص (١٧٥-١٧٧).

(٤) المغيلي: مصدر سابق، ص (٤٧، ٤٩)؛ سوزي أباظة: صورة لمجتمع غرب إفريقيا من خلال أسئلة اللمتوني والأسكيا، ندوة: الإسلام والمسلمون في إفريقيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ١٩٩٩، ص٦٤.

(٥) السعيدي: مصدر سابق، ص (٢٢، ٢٣)؛ بوفيل: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ترجمة الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨م، ص١٣٣؛ زيربو: تاريخ إفريقيا السوداء، ترجمة عقيل الشيخ حسين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص (٢١٧، ٢١٨).

الذي شـــاب السياسة المالية؛ سواء في عهد سني علي، أو في عهود بعض الأساكي.

ثانياً: إيرادات المملكة ونفقاتها:

تنوعـــت «الموارد الماليـــة» لمملكة صنغي ما بين: «موارد شـــرعية» تمثلت فـــي غنائم الحروب والزكاة والخراج وغيرها. و«مـــوارد عامة» تمثلت في عوائد الضرائب التجارية والحرفية والزراعية، وأيضاً عائدات المشاريع الزراعية، ووراثة الجنود، وغيرها من الموارد[١].

١) الإيرادات:

أ- الموارد الشرعية:

بالنســـبة للموارد الشـــرعية؛ فيُقصد بها تلك الموارد التي حرص الأســـاكي على جمعها بالطرق الشـــرعية من القبائل والأقاليم والمدن والأرياف، وأهمها الزكاة، ويتضح ذلك جلياً من واقع الأسئلة التي وجهها الأسكيا الحاج محمد الأول إلى الفقيه محمد بن عبد الكريم المغيلي، حينما ســـأله عن تنصيب عامل لجمع الزكاة وتوزيعها لمســـتحقيها من الأصناف الثمانية[٢].

١- الزكاة:

تنوعـــت الـــزكاة فـــي المملكة، ومنهـــا زكاة المحاصيل الزراعية، وبشكلٍ خاص الحبوب، والتي يأتي الأرز في مقدمتها، فقد كثرت زراعته، وزادت إنتاجيتـــه في المناطق الواقعة علـــى نهر النيجر. ومنها زكاة عـــروض التجارة، وكانـــت تؤخذ نقداً أو عيناً، وأيضاً زكاة الماشـــية من الأبقار والأغنام والإبل[٣].

ويُفهم مما أورده الســـيوطي فـــي إجابته عن الأســـئلة الواردة من التكرور، ومـــا أورده المغيلي في إجابته عن أســـئلة الأســـكيا محمـــد، أن ثمة عقبات واجهت مســـألة تحصيل الزكاة، منها جهل البعض بوجوبها ونصابها وكيفية حسابها وشروط إخراجهـــا، بل والأدهى من ذلـــك أن البعض رغم علمه بوجوبها كان يرفض إخراجها، ومما زاد الأمر سوءاً أخذ بعض جامعي الزكاة الرشوة[٤].

٢- الخراج:

وبالإضافـــة إلـــى الـــزكاة؛ يُعدّ الخـــراج من الموارد الشـــرعية لمملكة صنغي، وكانت عائدات هذا المورد كبيرة بفضل المســـاحات الكبيرة من الأراضي الزراعية التي آلت ملكيتها للمملكة نتيجة الحروب والمعارك المســـتمرة التي شنها الجيش الصنغي علـــى الممالـــك والســـلطنات والقبائل المجـــاورة. والجدير بالذكر: أن الأســـكيا الحاج محمد الكبير قد أعطى أوامـــره للعمال القائمين علـــى جمع الخراج بالتزام العـــدل وعدم التضييق على أصحاب تلك الأراضي الزراعية، وعيّن عمالاً لجمعه، من غيـــر تضييق على المزارعين ومراعاة المنافع العامة، الأمر الـــذي أدى إلى زيادة عمارة هذه الأراضي وزراعتها وازدياد إنتاجيتها، فقد ذكر محمود كعت (المتوفـــى عام ١٠٠٢هـ/١٥٩٣م) أن

(١) المغيلي: مصدر سابق، ص٥٣؛ محمد السنوسي: نظام الحكم والإدارة بمملكة صنغي في عهد الأساكي (٨٩٨-١٠٠٠هـ/١٤٩٣-١٥٩١م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص١٢٠.

(٢) المغيلي: مصدر سابق، ص٥٣.

(٣) المغيلي: مصدر سابق، ص٥٤؛ الغلاوي: (أبو عبد الله المصطفى بن أحمد بن عثمان بن مولود): العمل المشكور فى جمع نوازل التكرور، مخطوطة بمعهد أحمد بابا، تنبكت، مالي، رقم ٥٢١، جـ١، ورقة ٢٠١؛ محمد السنوسي: مرجع سابق، ص١٢١.

Tymowski, Michal: Le dйveloppement et la rйgression chez les peuples de La boucle du Niger a L'йpoque brйcoloniale, Universytet Warszawski, 1974, p.47; Gomez, Michael: Timbuktu under imperial Songhay: A reconsideration of autonomy, The journal of African history, No. 31, (1990), pp.13-14.

(٤) جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ص (٢٨٥-٢٨٦)؛ المغيلي: مصدر سابق، ص٥٥.

منطقة زراعية واحدة، من الأراضي الزراعية، في أثناء حكم الأسكيا داود وصل خراجها إلى ألف صينية (شوال من الجلد يساوي خمسة أطنان تقريباً) في الموسم، أي ما يعادل حمولة عشرة قوارب[١].

كما تُعدّ الأموال التي جُهل أربابها من غصب أو سرقة أو غيرها مورداً من الموارد الشرعية التي كانت تُضَم لخزانة المملكة[٢].

٣- غنائم الحروب وما استتبعها من فرض للضرائب والإتاوات:

وبالإضافة إلى الزكاة والخراج؛ تُعدّ غنائم الحروب، التي تحصّل عليها الجيش الصنغي من الممالك والسلطنات والقبائل المجاورة، من أهم الموارد الشرعية التي أمدت خزانة المملكة بكثير من الموارد المالية والعينية على السواء، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وبشكلٍ خاص حروب الأسكيا محمد الأول ضد مملكة موشي الوثنية عام ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م. كما غنم جيش صنغي أموالاً كثيرة في عام ٩١٨هـ/١٥١٢م بعد انتصاره على جيش رجل ادعى النبوة يُسمّى «تنيض»، ملك فوت[٣]. بالإضافة إلى الغنائم الكثيرة من الحرب ضد مملكة كرم الوثنية في عهد الأسكيا إسماعيل، خلال الغزوة التي قادها كرمن فار همار بن أريو بنت أسكيا محمد عام ٩٤٦هـ/١٩٥٣م ضد إقليم بكبول التابع لمملكة كرم[٤]. وأسهمت حروب الأسكيا داود في إمداد خزانة صنغي بموارد مهمة أيضاً، ولاسيما غنائمه من الحرب التي قادها ضد مملكة الموشي عام ٩٥٦هـ/١٥٤٩م. بالإضافة إلى غنائمه الكثيرة من حربه ضد مملكة كرم عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م[٥]. كما انتعشت خزائن المملكة أيضاً بفضل غزو أسكيا الحاج محمد بن داود (٩٩٠-٩٩٥هـ/١٥٨٢-١٥٨٦م) لأهل وكد عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م، وأخذه جميع أموالهم[٦]. وأمدت هذه الفتوحات مملكة صنغي بثروة عظيمة.

ولم تكن تلك الانتصارات الحربية مصدراً لثروات طائلة انهالت مباشرةً على خزانة الممالك السودانية نتيجة لغنائمها من الحروب الكثيرة فحسب؛ بل إن ما استتبع الحرب من فرض للضرائب والإتاوات على السلطنات والمدن التي أُخضعت بالقوة كان يمد الخزانة بدخل مستمر لا ينقطع من الثروات النقدية والعينية، فعلى سبيل المثال: كان حاكم مالي خاضعاً للأسكيا محمد الأول ويدفع له الضرائب كنوع من الاعتراف بالخضوع لسيادة صنغي[٧]. وكان ملك أقدز يدفع لملك تنبكت إتاوة قَدَّرَها مارمول كربخال (الذي ألف كتابه بعد عام ٩٧٩هـ/١٥٧١م) بمائة وخمسين

مملكة صنغي تمتعت بوجود نظام اقتصادي متميز، أفاد من النظم الاقتصادية الإسلامية في مشرق العالم الإسلامي ومغربه

(١) محمد السنوسي: مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) المغيلي: مصدر سابق، ص (٥٣-٥٦)؛ محمود كعت: مصدر سابق، ص٩٥؛ محمد السنوسي: مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣) كعت: مصدر سابق، ص (٤٠، ٤١، ٧٧).

(٤) السعيدي: مصدر سابق، ص (٧٤، ٩٥، ١٠٢).

(٥) المصدر السابق، ص (٧٤، ٩٥، ١٠٢).

(٦) كعت: مصدر سابق، ص١١٩.

(٧) الوزان: مصدر سابق، (ج٢/ ص١٦٥).

مثقالاً ذهبياً في السنة[١]، وكان حاكم ولاتة يدفع الضرائب سنوياً لجيش مملكة صنغي[٢]، وفضلاً عن هذا كان أمراء المدن الغنية بالذهب، مثل: بامبوك وبوري، يدفعون ضريبة سنوية من الذهب والخيول لمملكة صنغي[٣]، لكن القصور الذي شاب هذه المسألة هو الاعتماد على موارد الغزو بشكلٍ كبير.

ب- الموارد العامة:

أما الموارد العامة؛ فقد مثلت- أيضاً- مصدراً مهماً لخزانة المملكة، وتتكون من الضرائب بجميع أنواعها، وإنتاج الأراضي الزراعية من محاصيل مختلفة، وميراث الأساكي والجنود، والضيافة التي كانت تُقدم إلى الأساكي أو الجيش الصنغي من سكان الأقاليم أو المدن التي يمرون عليها، وغير ذلك من الموارد العامة.

١- الضرائب بجميع أنواعها:

أما الضرائب؛ فقد تمثلت في الضرائب التي فُرضت على الممالك والإمارات الخاضعة لسيادة المملكة، بخلاف الضرائب الخاصة التي فُرضت على الأفراد، سواء من التجار أو الصناع وغيرهم من فئات المجتمع الصنغي. وقد أسهمت الضرائب المفروضة على الممالك والإمارات بنصيب مهم في مداخيل الخزانة الصنغية، ويكفي الإشارة هنا إلى أن سلطنة كنو- أكبر سلطنات الهوسا وأغناها- التزمت بدفع ضريبة سنوية إلى مملكة صنغي قُدرت بثلث إيرادات تلك السلطنة، وكانت سلطنة آير تدفع مبلغاً يُقدّر بحوالي مائة وخمسين ألف دينار سنوياً، هذا عدا مملكة مالي وسلطنة جوبير وسلطنة ولاتة وغيرها من السلطنات، وقد أرهقت هذه الضرائب بعض هذه الممالك، وبخاصة مملكة مالي التي لم تستطع في كثيرٍ من الأحيان الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي دفع الأساكي إلى إرسال حملات عسكرية لإجبار ملوكها على دفع تلك الضرائب[٤].

وفيما يتعلق بالضرائب التي فُرضت على الأفراد؛ فقد التزم بدفعها التجار والمزارعون والرعاة والحرفيون كافة، فكان لكل عائلة حرفة خاصة بها، وكانت تمارس حرفتها مقابل دفع ضرائبها عيناً من السلع التي تنتجها بشكل سنوي؛ فالعائلات التي احترفت الحدادة التزمت بدفع مائة رمح ومائة سهم، أما الذين اشتغلوا بالزراعة فقد أُلزموا بدفع من عشرة إلى ثلاثين شوالاً من المحصول، هذا بينما تقرر أن يدفع الصيادون ما بين حزمة إلى عشر حزمات من الأسماك المجففة حسب طبيعة الإنتاج من حيث الكثرة والندرة[٥].

أما الضرائب التي فُرضت على التجار فقد تولى جمعها بعض المفتشين والمسؤولين. وقد حققت تلك الضرائب مكاسب ضخمة للخزانة؛ بدليل ما ذكرته المصادر عن تحصيل أحد المسؤولين، ويُدعى محمود يزا، حوالي سبعين ألفاً من الذهب في عهد الأسكيا إسحاق الأول (٩٤٦-٩٥٦هـ/١٥٣٩-١٥٤٩م)[٦].

---

(١) إفريقيا، ج٣، ترجمه محمد حجي ومحمد زنيبر وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ١٩٨٩م، ص٢٠٧.

(٢) الوزان: مصدر سابق، (ج٢/ ص١٦٢).

(٣) Tymowski, M: Op. Cit, P. 46.

(٤) الحسن الوزان: مصدر سابق، ص (٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٤٨)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص (٩٨، ١٠٣-١٠٤)؛ إبراهيم طرخان: دراسات في تاريخ إفريقية الإسلامية قبل عهد الاستعمار إمبراطورية صنغي الإسلامية، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد الثامن، ١٩٨١م، ص٣٠.

(٥) السيوطي: مصدر سابق، ص٨٥؛ محمود كعت: مصدر سابق، ص (٥٦-٥٨، ١٢٦)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص١٠٠؛ سينيكي: الصنغي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع: إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، اليونسكو، باريس، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٢١٣.

(٦) محمد السنوسي: مرجع سابق، ص٧٤.

٢- عائدات الأراضي الزراعية:

وقد مثلت عائـدات الأراضي الزراعية واحدة من المـوارد العامة التي شـكلت مصـدراً مهماً لمداخيـل الخزانـة الصنغية؛ وكان هـذا نتيجة طبيعية لما امتلكته المملكة من مسـاحات وقرى زراعية كبيرة بفضل فتوحاتها وتوسـعاتها، بدليل ما ذكره محمـود كعت أثناء حديثه عن الأسـكيا داود قائـلاً: «وكان ما يأتيه مـن مزارعه وأمرائه مـن الطعام ما لا يعد ولا يحصى... من أدية ودَندِ وكلن وكِري حَوصَ وكِري كُرمَ وما حولها، إلى كُيَكِيَ، وإلـى كاغ، إلى كِيسُ وجزائر بَنب وبِنك وأترم، إلى كِنك وبوي، إلى أن ينتهي مرسى دِبُ من الأمراث»، فمثلاً قُدّرت عائدات قرية إبدا (إحدى قرى إقليم دَندي) في كل موسم بألف صينية من الحبوب[١].

٣- ميراث الأساكي والجنود:

ومن الموارد العامة كذلك، ممتلكات الأسـاكي بعد موتهم أو عزلهم، بالإضافة إلى ميراث الجنود عند وفاتهم. فوفقـاً للتقاليد الصنغية فإن كل ما يملكه الأسـكيا السـابق كانت ملكيته تصبح ملكاً للأسـكيا الجديد الـذى يمثل المملكـة. ويتضح ذلك أنه عندما خُلع الأسـكيا محمـد مَربُنكَن بن عمر كُمزاغ عام ٩٤٦هـ/١٥٣٩م واستولى الأسكيا إسـماعيل (٩٤٣-٩٤٦هـ/١٥٣٧-١٥٣٩م) ابـن الأسـكيا الحاج محمد على العرش؛ هرب الأسكيا المخلوع إلى تنبكت وآلت أملاكه للأسكيا الجديد. وحدث الأمر نفسـه عندما خُلع الأسـكيا إسحاق الثاني عـام (٩٩٩هـ/١٥٩١م)، وتولـى العرش الأسكيا محمد كاغ (٩٩٩- ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م)[٢].

كمـا قضت التقاليد المحليـة الصنغية أيضاً بأحقية الأسـاكي فـي وراثة جنودهـم وخدمهم عند وفـاة هؤلاء الجنود والخدم، ففي البداية كان الأساكي يرثون ممتلكات الجنود من خيل وأسلحة وما شـابه ذلك، ثم اتسـع الأمر بـدءاً من عهد الأسـكيا داود؛ فأصبح الأسـكيا يرث كل ميراث الجندي حتى أسـرته وأبنائه. وقد أسـهم ميراث الجنود بنصيب مهم في دعم الموارد العامة لخزانة المملكـة الصُّنغية؛ يؤكد ذلك أن تركة أحد الجنود المتوفيـن بقرية من قرى إقليـم دَندي أثناء حكم الأسـكيا داود، بلغت ألفاً وخمسـمائة صينية من الحبوب وسبعة رعاة بقر وثلاثين سراحاً (قطيعاً) من الغنم، وخمسة عشر فرساً، بالإضافة إلى أمتعة بيته وأدواته وأسلحته الشخصية[٣].

٤- ضريبة الضيافة:

وأخيـراً كان هناك نوع آخر مـن الضرائب، وتمثل فـي الضريبة التي كانت تُفرض على أهالي المدن التي كان يمر بهـا الجيش الصُّنغي، وأُطلق عليهـا «ضريبة الضيافة»؛ ونظراً لثقلها كان جميع السـكان يشـتركون في أدائها، لأنها كانت تتعلق بتغطية اسـتضافة جيـش كبير العـدد، وأحياناً تجـاوزت تلك الضريبة المائـة رأس من الإبل أو الثلاثمائة رأس من البقر[٤].

٢) نفقات المملكة:

تنوعت نفقات المملكة ما بين نفقات عسكرية، ومدنية، بالإضافة إلى النفقات الخاصة بالأسـرة الحاكمة من الأسـاكي، وخصوصاً الهبات والهدايا التي كان الأسـاكي يمنحونهـا للمقربين منهم من القادة والعلماء والشرفاء.

(١) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٩٤-٩٥)؛ محمد السنوسي: مرجع سابق، ص (١٢٥، ١٢٦).

(٢) محمود كعت: مصدر سابق، ص١٥٣؛ السعيدي: مصدر سابق، ص٩٢.
Koubbel, L.E.: Puissance de Songhay, essai de l›йtude d›un rйgime socio-politique, Publications scientifiques, Moscou, 1974, PP.226-227.

(٣) محمود كعت: مصدر سابق، ص (١٠٢، ١١٦)؛ طرخان: مرجع سابق، ص٥٥.

(٤) محمود كعت: مصدر سابق، ص (١١٠-١٢٨)؛ طرخان: مرجع سابق، ص٥٦.

فتمثلت النفقات العسكرية في مرتبات الأمراء والقـادة والجنود، وتجهيزات الجيش من أسـلحة ومعدات، والتي كانت أسعارها باهظة وتكلف خزانة المملكة أموالاً طائلة، فعلى سبيل المثال: بلغ ثمن الحصان خمسـين ديناراً في ذلك العصر، أي أكثر من خمسـة أضعاف ثمنه في أوروبـا وقتئذٍ، وبلغ أيضاً ثمن السـيف العادي ثلاثـة دنانير، أي أكثر من تسـعة أضعاف ثمنه. كما قام بعض الأساكي بزيادة أعـداد الجيش وفِرَقه، وخصوصاً في عهد الأسـكيا محمد مَربُنكن بن كُرمِن فار عمر كُمزاغ (٩٣٧-٩٤٣هـ/١٥٣١-١٥٣٧م)[١]. كما احتاج تأهيل الأسطول الصنغي وتجهيزه إلى نفقات كبيرة. وقد تكـوّن هذا الأسـطول من قوارب وسـفن تجاوز عددها- بحسـب المصادر- أكثر من ألفي قطعة. ويضاف إلى ذلك أيضاً نفقات الحروب والمعارك العديدة التي خاضها الجيـش الصنغي الذي عُد أكبر قوة عسكرية في بلاد السودان الغربي[٢].

واشـتملت النفقات المدنيـة على دفع رواتب القضاة والفقهاء والمعلمين والموظفين، كما شملت أيضاً مصروفات الأسـرة المالكة واحتياجاتها في المناسـبات والحفلات ومتطلبـات القصور، هذا بالإضافـة إلى الهبـات والهدايا التـي خصّ بها الأساكي الشخصيات العامة من الشرفاء والقضاة والفقهاء والطلبة، فقد أعطى الأسكيا الحاج محمد (٨٩٨-٩٣٥هـ/١٤٩٣-١٥٢٩م) «الشـريف محمد تُل» أراضي ومزارع على مسـافة يوم كامل. وتدلنا المصادر على ما منحه بعض الأسـاكي في إحدى المناسـبات لكلٍّ من القاضي العاقب بن القاضي محمود أقيت، ومحمد جعيت خطيب مسـجد كاغ (جاو)، والكاتب الفقيه بكر لبنار، والشريف علي بن أحمد، حيث حصلـوا على أعدادٍ كثيرة من العبيد والإماء، كما أُهدي لمؤذن مسجد كاغ مائة بقرة[٣].

وقد خصص بعض الأساكي جزءاً من النفقات للتطوير العمراني؛ فالأسـكيا داود أمر ببناء بعض القصور وترميم بعض المباني الملكية المنتشـرة في العديد من الأقاليم والمدن، مثل العاصمة كاغ (جاو)، وبلدة كوكيـا، وبلدة كبرة، وبلدة تل الواقعة في منطقة درم، وغيرها من البلدات. كما أسـهم بعض الأساكي في تشييد وبناء المساجد وترميمها، فقد أرسل الأسـكيا داود (٩٥٦-٩٩٠هـ/١٥٤٩-١٥٨٢م) أموالاً وكثيراً من الأخشـاب إلى القاضي العاقب بن القاضي محمـود أقيت (المتوفى عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م) أثناء شـروع الأخيـر في ترميم مساجد مدينة تنبكت[٤].

وبالإضافة لما سـبق؛ حرص الأسـاكي على تقديم بعض الضيافات والإعانـات الخيرية التي قُدّمت للفقراء والمساكين والمحتاجين، بالإضافة إلى نفقـات توديع ركب حجاج السـودان الغربي المتجهيـن نحو الأراضـي المقدسـة، ونفقات اسـتقبالهم أثناء عودتهم عند مشـارف العاصمة كاغ، فقد حرص الأساكي على أن يكونوا في مقدمة المودعين أو المستقبلين لركاب الحج[٥].

ثالثاً: الإدارة الاقتصادية:

تمدنا المصادر المتاحة ببعض الإشارات حول

(١) الحسن الـوزان: مصدر سابق، ص٥٤٤؛ سينيكي: مرجع سابق، ص٢١٢.

(٢) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٨٤-١٤٧)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص٩٣.

(٣) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٧٠-٧٥).

(٤) الحسن الـوزان: مصدر سابق، ص٥٤١؛ محمود كعت: مصدر سابق، ص (٤٥، ١٠٦)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص١١٠؛ الـغلاوي: مخطوطة سابقة، جـ٦، ورقـة ٣١٤؛ سينيكي: مرجع سابق، ص٢١٢.

(٥) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٣٢، ٧١-٧٢، ١٠٦-١٠٨)؛ بانيكار: الوثنية والإسـلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية في غربي إفريقيا، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٣٧٠. Tymowski: Op., Cit., pp.48-324.

عدد من المناصب الإدارية المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي لمملكة صُنغي.

١- المشرف على الشؤون المالية:

وفي مقدمة هؤلاء جميعاً المشرف على الشؤون المالية في المملكة، والتي أطلق على صاحبها لقب «كَلِس فَرم»، وهو بمنزلة وزير المالية بمفهومنا، وكان صاحب هذا المنصب يقوم بالإشراف على شؤون الخزانة الملكية ومراقبة إيراداتها سواء كانت عينية أم نقدية، وكانت الإيرادات تأتي من مدن وأقاليم المملكة أو من الممالك التابعة لسيادة صنغي، وكانت في معظمها منتجات زراعية وحيوانية وحرفية. كما كان يشرف على صرف المبالغ المخصصة لبناء قصور الأساكي أو ترميمها، وكذا نفقات إنشاء مساكن الأمراء والمساجد أو ترميمها، وتأمين احتياجات وتجهيزات الحروب. والراجح أن رواتب كبار موظفي هذه المملكة كانت أيضاً من أوجه الإنفاق[١].

ولأن هذا المنصب يُعدّ رأس التنظيم الاقتصادي كله، ولخطورته كان يُعهد به إلى أحد أقارب الأسكيا أو أحد أبنائه، فقد تولى هذا المنصب أحد أبناء الأسكيا الحاج محمد الكبير- ويُدعى سليمان كند نكري- أثناء حكم أبيه، وهذا دليل على أهمية هذا المنصب ومكانة صاحبه[٢].

٢- الإشراف على الغابات:

ويُعدّ «شاع فَرم» من أهم كبار موظفي المملكة، وتتلخص مسؤولياته في الإشراف على الغابات وما بها من أشجار وأخشاب كان يتم استعمالها في صناعة السفن والمراكب وبعض الأسلحة والمعدات، وكانت تُستخدم أيضاً في صناعة الأثاث، بالإضافة إلى كونها المصدر الرئيس للطاقة من طهي وإنارة وتدفئة. ومن مهام «شاع فرم» أيضاً الإشراف على المراعي الطبيعية، والإشراف على تنظيم عمليات صيد الحيوانات البرية. أما أشهر من تولوا هذا المنصب فهم: «شاع فرم علوا» أثناء حكم الأسكيا الحاج محمد الكبير، و«شاع فرم محمد كناتي» في عهد أسكيا داود، و«شاع فَرم المختار» في عهد الأسكيا الحاج بن الأسكيا داود، و«شاع فرم علي» أثناء حكم الأسكيا إسحاق الثاني[٣].

٣- المشرف على إدارة الزراعة:

ولأهمية النشاط الزراعي؛ كان هناك مشرف على الزراعة، أُطلق على متقلد هذا المنصب لقب «بابِل فَرم»[٤]، والذي كانت مهمته إدارة ممتلكات الأساكي من المشاريع الزراعية، وتعهد المحاصيل الزراعية حتى تخزينها. وقد شكلت تلك المزارع مصدراً ومورداً مهماً للمملكة[٥]. كما اختص «بابل فرم» بتوزيع هبات الأساكي من المزارع على الأشراف أو العلماء أو غيرهم، إما على أساس التمليك أو الانتفاع، فالمصادر السودانية تؤكد أن الأسكيا الحاج محمد الكبير وهب للشيخ محمد تل الشريف قرىً كاملة بسكانها ومزارعها يبلغ طولها مسيرة يوم كامل على الجمل[٦]. وقد استعان «بابل فرم» ببعض المسؤولين الذين ساعدوه في أداء مهامه، ولا سيما «الفنافي» الذين كانوا يقومون بإدارة المزارع[٧].

---

(١) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٧٤، ٧٩)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص١٣٣؛ محمد السنوسي: مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٧١، ٧٤، ٧٩).

(٣) محمود كعت: مصدر سابق، ص (٧٤، ١٥٠)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص (١٠٣، ١٢٢).

(٤) محمود كعت: مصدر سابق، ص٧٩.

(٥) المصدر السابق، ص٩٤.

(٦) المصدر السابق، ص٣٢.

(٧) المصدر السابق، ص٧٩؛ السعيدي: مصدر سابق، ص١٣٣؛ محمد السنوسي: مرجع سابق، ص٩١.

٤- مفتش الزراعة والأوقاف:

أيضاً تدلنا المصادر على وجود منصب «تاري موندیو» وهو مفتش الزراعة والأوقاف[١]، وكان يتولى جمع الضرائب من الفلاحين، وكانت هذه الضرائب من الأسس التي ارتكزت عليها صنغي اقتصادياً، على الرغم من أن الجزء الأكبر من هذه الإيرادات اضطلعت بها التجارة عبر الصحراء، والتي مثلت أهمية كبرى لازدهار صنغي[٢].

كما عيّن الأسكيا محمد جباة للضرائب لتشمل كل الطوائف الحرفية، حتى الحطابين الذين عملوا في الغابات، بالإضافة إلى الصيادين[٣].

٥- إدارة الأسواق ومراقبة انتظام الحركة التجارية:

وفيما يتعلق بالأسواق الداخلية في صنغي؛ فقد عُهد بإدارتها إلى مسؤول أُطلق عليه «باركي فَرم»، والذي كان مسؤولاً عن إدارة تلك الأسواق ومراقبة انتظام الحركة التجارية بها. وممن تولى هذا المنصب في عهد الأسكيا الحاج محمد الكبير «بكر الزغراني» ابن حاكم إقليم دندي[٤].

٦- المختص بشؤون العقارات وملكيتها وحدودها:

وتشير المصادر إلى وجود منصب آخر حمل صاحبه لقب «ونيفرم»، ويُفهم من تلك المصادر أنه كان مختصاً بالأمور المتعلقة بالعقارات وملكيتها وحدودها، خاصة العقارات التي امتلكتها أسرة الأساكي. وممن تولى هذا المنصب أحد أبناء الأسكيا الحاج محمد الأول، ويُدعى «ونيفرم موسى ينبل»، كما تولاه أيضاً أحد أبناء الأسكيا داود ويُدعى «ونيفرم زكريا»[٥]. وهذا يؤكد أهمية هذا المنصب، بدليل توليته لأبناء الأساكي.

٧- جمع الضرائب من التجار المسافرين:

وأخيراً عُيّن مختصون لجمع الضرائب من التجار، فقد كان «محمود يزا» مسؤولاً عن جمع الضرائب من التجار المسافرين بين مدينة كاغ ومدينة تنبكت في عهد الأسكيا إسحاق الأول (٩٤٦-٥٦هـ/١٥٣٩-١٥٤٩م)، وتولى «كَبَرَ فَرم عَلُوا» مسؤولية جمع الضرائب في عهد الأسكيا محمد بان (٩٩٥-٩٩٦هـ/١٥٨٦-١٥٨٨م) من التجار في ميناء كبرة[٦].

رابعاً: الرقابة المالية:

حرص الأساكي، ولا سيما الأسكيا محمد الأول، على رقابة التنظيم الاقتصادي والمالي بصرامة، بهدف ضمان كفاءة هذا التنظيم، وحرصاً على مصالح الرعية، وامتثالاً لأوامر الشريعة الإسلامية، ولا سيما أنه مع بداية عهد هذا الأسكيا كانت هناك مخالفات وأوجه قصور كثيرة هددت نظام المملكة وقوتها الاقتصادية، وقد تبين ذلك من خلال رسالة الأسكيا محمد للمغيلي، والتي أكدت وجود مخالفات داخل الأسواق، منها قيام بعض البائعين بالغش في الموازين، وتطفيف الميزان، فكانوا يستوفون لأنفسهم وزن السلعة التي يشترونها، وينقصون وزن السلعة التي يبيعونها، هذا فضلاً عن ظهور حالات عديدة للغش في البيوع، فكان البعض يخلط الشحم باللحم، ويخلط اللبن بالماء[٧]. وازدادت حالات الغش هذه

(١) عبد القادر زبادية: مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين ١٤٩٣-١٥٩١م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧١، ص٥٩.

(٢) Buck, Galys, and Jones, Josephine Buck: Early Africa, Milliken Publishing Company, U.S.A, 2004, p. 30.

(٣) Ibid, p. 30.

(٤) محمود كعت: مصدر سابق، ص٦٥.

(٥) المصدر السابق، ص (٧٤، ١٠٥، ١١٨)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص١٣٣؛ محمد السنوسي: مرجع سابق، ص٩٥.

(٦) السيوطي: مصدر سابق، ص٨٥؛ محمود كعت: مصدر سابق، ص٥٦-٥٨، ١٢٦؛ السعيدي: مصدر سابق، ص١٠٠؛ بانيكار: مرجع سابق، ص٣٧٠.

(٧) المغيلي: مصدر سابق، ص (٦٢-٦٣)؛ سوزي أباظة:

في أوقات الفوضى، وهو مـــا حدث عندما تعطل منصب القضاء في تنبكت لمدة ســـنة ونصف بعد وفـــاة القاضي العاقب بن القاضي محمود بن عمر أقيت عام (٩٩١هـ/١٥٨٣م)؛ فظهرت حالات الغش والاحتيال في المعاملات التجارية[١].

وبالإضافة إلى المعوقات الســـابقة؛ ســـجلت أسئلة الأســـكيا التي وجهها للمغيلي ما يشير إلى تعرض بعض التجـــار للمماطلة في الحصول على ثمن ســـلعهم في بعض الأحيان، فكان البعض إذا اشـــترى الســـلعة وحازها ذهب بها قبل أن يدفع ثمنها لصاحبها، فإذا لم يبعها بربحٍ مناسب، وطلب صاحبها الثمن، رد عليه سلعته أو يطالبه بمد فترة السداد حتى يستطيع بيع الســـلعة[٢]. وهذا يؤكد مسألة وجوب إعادة النظر في الرقابة المالية، وهو ما سعى إليه الأسكيا محمد وخلفاؤه من الأساكي.

١- القضاة:

فقد حرص هذا الأســـكيا علـــى تعيين قضاة في مدن تنبكت وجِنّي وتندرم، وغيرها من المدن، ولم يكن هناك بلدٌ من بلاد صُنغي تستحق قاضياً شاغرةً من أحدهم، حرصاً على تحقيق العدالة بين الرعية، فقـــد كان القائمون على النظام القضائي من خيرة العلماء والصالحين ولا يخشـــون في الله لومة لائم[٣].

حرص الأساكي، ولا سيما الأسكيا محمد الأول، على رقابة التنظيم الاقتصادي والمالي بصرامة، بهدف ضمان كفاءة هذا التنظيم، وحرصاً على مصالح الرعية

٢- المحتسبون:

كما عمل الأســـكيا محمد بتوجيهات المغيلي، وقـــام بتعيين محتســـبين لضبط الأســـواق ومنع الغـــش[٤]، وهو ما انعكـــس أثره فيمـــا بعد على حرص بعض الأســـاكي على مراقبة العمال، وعلى الرفـــق بالرعية وتخفيف عـــبء الضرائب عنهم. وقام أسكيا محمد الأول أيضاً بتعيين عامل لجمع الزكاة، ثم توزيعها على مستحقيها[٥].

وعلـــى الرغـــم من حـــرص بعض الأســـاكي علـــى اختيار العمـــال وجامعـــي الضرائب بدقة، بفضـــل توجيهات المغيلـــي وأقرانه مـــن العلماء المصلحين[٦]، فإنه حدثت بعض التجاوزات من قِبَل جباة الضرائـــب[٧]، ففي الغالب كان الجباة والولاة يتولون وظيفتهم بشـــكلٍ وراثـــي، وكان قيام الوالي بتقديم الهدايا في المناســـبات والأعياد للأسكيا،

مرجع سابق، ص٦٦.

(١) محمود كعت: مصدر سابق، ص (١٢٥–١٢٦)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص (١١٨–١١٩).
Saad, Elias: Social history of Timbuktu 1400- 1900, the role of Muslim scholars and notables, PhD, Field Of History, North Western University, United States of America 1979, pp. 46–47.

(٢) المغيلي: مصدر سابق، ص٦٣.

(٣) سوزي أباظة: القضاء في صنغاي في عهد الأساكي (٨٩٨- ٩٩٩هـ/١٤٩٣-١٥٩١م)، مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد(٢٨)، يناير ٢٠٠٥م، ص (٣٥٣، ٣٥٤).

(٤) استنصاح السودان أحد فقهاء توات وتلمسان، تحقيق أحمد العلمي حمدان، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد خاص حول العلاقات المغربية الإفريقية، ١٩٨٩، ص١٠٠.

(٥) المغيلي: أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، ص (٥٣، ٥٤).

(٦) فيما يجوز للحكام في ردع العامة عن الحرام، مخطوطة بالمركز الثقافي بمدينة صكتو، نيجيريا، تحت رقم ٤٤/٣٦٤، ورقة ١٠؛ تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٤م، ص٢٦.

(٧) الوزان: مصدر سابق، الجزء الثاني، ص١٧٠.

عنـــد مروره بمنطقة ذلك الوالـــي، يُعدّ دليلاً على استقامة الوالي وإخلاصه في نظر الحاكم، وهو ما جعـــل الولاة يتبارون في أداء هذه الهدايا، ولعل ما ذكره المغيلي يوضح ما في هذا الأمر من مفســـدة حينما قال: «إذا دخلت الهدية على السلطان خرج عن العدل والإحسان»[١]، ولذلك فإن بعضهم لهذا الســـبب أثقل كواهل الرعية بالضرائب إيفاءً بهذه الالتزامات[٢].

وتؤكد الرسالة التي وصلت للسيوطي (المتوفى عـــام ٩١١هـ/١٥٠٥م) من بـــلاد التكرور: أنه عند جمع الخـــراج كان هناك جور وظلم من قِبَل بعض العمال للرعية، فكان من هؤلاء العمال من يتسلط علـــى العوام ويظلمهم إذا وكّلـــه الأمراء عليهم في حالة امتناعهم أو عدم مقدرتهم على دفع الخراج، فيمنع الماء أو الفواكه أو الحشيش والكلأ ويعذب بهائم المســـلمين[٣]. كذلك كان البعض ممن تولى مهمة جمع الخراج يأخذ أموالاً أكثر من المفروضة على العوام، ويضربون وينفون من لا يعطيهم، فقد كان هؤلاء يشـــترون وظائفهم بالمال، ومن ثم كانوا يحاولون تعويض ما دفعوه من البسطاء[٤].

لقد حدث ذلك بالرغم من تنبيه المغيلي قائلاً فيما يجب على الحاكم: «أن يتحفظ على العمال في جميع الأعمـــال، ويتدبر أقوالهم، ويختبر أحوالهم، ويحصي قبـــل الولاية أعمالهم، وكل من تكررت به الشـــكوى من غير بيان أبدلـــه إن وجد بدله، وإلا كان لهم كســـلم الدار لربها، وكماسك قرون البقرة لحالبها.. فمن عمال الســـوء جميع الفساد في كل البـــلاد»[٥]، كما يجب علـــى الحاكم الكف عما في أيدي الناس، وعدم الطمع في أموالهم[٦].

والراجح أن عملية جباية الضرائب قد تحسن وضعها نســـبياً في عهـــد الأســـكيا محمد الذي ســـعى لتخفيف العبء عن رعيته، وهو ما يعني أن الضرائب قد أثقلت كاهلهم في الفترة التي سبقت هذا الأســـكيا[٧]، فقد كان هناك مشرف على جمع الضرائـــب في تنبكت وآخر في جنـــي، وقد كانوا يجمعون الضرائب من قوافل التجارة، ومن مناجم الملـــح في تغازة، ومن الفلاحيـــن، ولم يكن هناك تجـــاوزات إلا في حالات نادرة، ففـــي تلك الفترة اســـتندت الدولة على الضرائـــب المفروضة على التجارة عبر الصحراء بشكلٍ كبير[٨].

---

(١) فيما يجوز للحكام في ردع العامة عن الحرام، ورقة ٢٩.

(٢) عبد القادر زبادية: مرجع سابق، ص٦٠.

(٣) الحاوي للفتاوي، ص٣٣٨.

(٤) المصدر السابق، ص٣٤٢.

(٥) استنصاح السودان أحد فقهاء توات وتلمسان، ص (١٠٠، ١٠٢). وقد أكد المغيلي في الرسالة نفسها على ضرورة اختيار الصالحين من العمال بأسلوب بليغ، وأكد ذلك المعنى بأبيات شعرية، قال فيها:

إذا كنت في أمرٍ فقم فيه ناصحاً
وإن تستنب فاختر خياراً لأهله
ومن يأت بالكلب العقور لبابه
فعقر جميع الناس من سوء فعله

انظر: تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، ص (٣٦، ٣٧).

وقال المغيلي في موضع آخر:

إذا قرّب السلطان أخيار قومه
وأعرض عن أشرارهم فهو صالح
وإن قرّب السلطان أشرار قومه
وأعرض عن أخيارهم فهو طالح
وكل أمرٍ ينبئك عن قرينه
وذلك أمر في البرية واضح

مصباح الأرواح في أصول الفلاح، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٦٨، ص (٢٩، ٣٠).

(٦) المغيلي: فيما يجوز للحكام في ردع العامة عن الحرام، ورقة ٢٧.

(٧) انظر: السيوطي: مصدر سابق، ص (٣٣٨، ٣٤٢)؛ المغيلي: أسئلة الأسقيا، ص (٤٧، ٤٩)؛ السعيدي: مصدر سابق، ص (٢٢، ٢٣).
Murphy, E. Jefferson: History of African civilization, Tomas Y. Crowell Company, New York, 1972, p. 125.

(٨) كعت: مصدر سابق، ص٨٨. Gomez, Michael. A:

ومع أن نظـــام جباية الضرائب شـــهد تطوراً ملموساً في عهد الأسكيا محمد الأول، وأن تقدير الضرائب كان يخضع في كثير من الأحيان لإمكانية وظروف كل أســـرة، فكانت كل أسرة تدفع عشرة، أو عشـــرين، أو ثلاثين مُدّاً من الغلال كلٌّ بحسب استطاعته، لكن الذي شاب هذا النظام أن الأسكيا كان يتـــرك الأمر لجباة الضرائب حســـبما يرونه مناســـباً، وأدى ذلك إلى سلبيتين؛ الأولى: أن هذا الأمر كان يؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاء بعض المزارعين لكميات ضخمة من إنتاجهم الحقيقي، والثانيـــة: أنه بهذه الطريقـــة كان يفتح الباب أمام تعســـف وجور بعض الولاة وجباة الضرائب، الذين أرهقوا العوام بالضرائب الباهظة[١].

وابتز أســـكيا إســـحاق الأول (٩٤٦- ٩٥٦هـ/ ١٥٤٠- ١٥٤٩م) الكثير من أموال الرعية عن طريق عماله[٢]، وقد أمر يوماً أن يحضر العامة والخاصة في مسجد جني الكبير، وطالبهم بأن يخبروه بمن يؤذي المســـلمين، ويظلم الناس فـــي جني، وكان الفقيه محمود بن أبي بكر بَغَيُغُ ممن حضر في تلك الصفوف، ودار حوار بينه وبين الأسكيا، يعرضه لنا محمود كعت، ونصه:

«أحقٌّ ما تقول يا إســـحاق؟ فقال: والله الحق. فقـــال: إنّ علّمناك بذلك الظالـــم فماذا تفعل له؟ فقال: أفعل له ما يســـتحق من قتـــلٍ أو ضرب أو ســـجن أو إجلاء أو رد ما أتلفه من المال. فقال له الفقيـــه محمود بغيع رضي الله عنه: ما عرفنا هنا أظلم منك، أنت أبو كل ظالم وســـببه، ولا يغصب غاصب هنا مغصوبـــاً إلا لك وبأمرك وبقوتك، إنّ كنت تقتل الظالم فابدأ بنفســـك. فلما سمع بذلك (يقصد الأســـكيا) تحيّر وتدهش وتنفس الصعداء وبكي وندم على قوله، حتى رحمه الناس»[٣].

وحاول رجال الأســـكيا أن يســـطوا على بغيع، فردهم الأســـكيا عن ذلك ونهرهـــم، وقال لبغيع: «صدقت والله! وأنا تائب لله وأستغفره»[٤].

أيضاً حدثت بعض التجاوزات في عملية جمع الضرائب من الصيادين وعمال المراكب في ميناء كبرة، وهو مـــا أدى إلى ثـــورة «بَلْمَع صادق» ضد أخيه الأســـكيا محمد بان (٩٩٥-٩٩٧هـ/ ١٥٨٦-١٥٨٨م)، ولذلك ثـــار العوام، ودعموا بلمع صادق، والتفوا حوله[٥].

الخاتمة:

هكذا يبدو جلياً أن مملكة صنغي تمتعت بوجود نظام اقتصادي متميز، أفاد من النظم الاقتصادية الإسلامية في مشرق العالم الإسلامي ومغربه، كما أن حكامها استفادوا من الرؤى التنظيمية المستندة للشرع الإسلامي لعلماء من المشرق والمغرب على السواء.

واستطاعت المملكة من خلال هذا النظام أن تحقق إيرادات كثيرة لخزانة المملكة، ساعدتها في نفقاتها المتعددة.

لكـــن كحال أي نظام اقتصـــادي؛ كانت هناك بعض الأخطـــاء والقصـــور الذي شـــاب النظام الاقتصادي في مملكة صنغـــي، وخاصة تجاوزات بعض القائمين على الإدارة المالية، وضعف الرقابة الماليـــة في بعـــض الأحيان، وفضـــلاً على ذلك: الإفراط في الاعتماد على موارد الغزو ■

---

(١) Tymowski, Michal: Op.Cit, p.47.

(٢) Conrad, David. C: Empires of medieval West Africa Ghana, Mali, and Songhay, Acid-Free Paper, U.S.A 2005, p.58.

(٣) تاريخ الفتاش، ص ٨٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٥) المصدر السابق، ص (١٢٨، ١٢٩).
Saad, Elias: Op.Cit, pp. 50- 51, Gomez, Michael. A: Op.Cit, p.14.